عبد المنعم علي عيسى

آفاق التحول السعودي واحتمالاته

قد تتعدى العلاقة التي ارتسمت ملامحها ما بين الرياض وواشنطن منذ شباط العام ١٩٤٥، حدود التحالفات التي يمكن أن تقوم عادة ما بين الدول أو بين الشعوب التي تقارب ما بينها التجارب أو الأهداف خصوصاً منها تلك التي تنضوي تحت شعارات من نوع التحرر والاستقلال أو تلك التي لها علاقة بالإيديولوجيا أو نمط العيش والأفكار الناظمة له، حيث لفعل التعدي آنف الذكر أن يثير الكثير من التساؤلات تجاه ذلك التحالف الذي لا يتشارك فيه البلدان أياً من تلك العوامل مجتمعة أو منفردة.
صحيح أن ذلك التحالف، المستمر منذ نحو ثمانية عقود، مر بالعديد من المطبات التي كان من شأنها أن تثير بعضاً من الغبار أو الضباب في سموات البلدين، لكن الثابت هو أن هذا التحالف أبدى قدرة عجيبة في المحافظة على نقاوته وكأن هناك «ديسبراتورات» عملاقة حاضرة دائماً لتجعل من صفة «النقاوة» سابقة الذكر، هي القاعدة، فيما «الغبار» تفاصيل زائلة، والشاهد هو أن العديد من العلاقات، التي انتظمت في غضون مرحلة العقود الثمانية، كانت قد اهتزت على الرغم مما كان يجمع بين أطرافها من الروابط الكبرى مثل اهتزاز العلاقة الصينية- السوفيتية العام ١٩٦٠ على وقع تفاصيل غائرة ما بين ثنايا الإيديولوجيا، وكذا العلاقة الأميركية- الفرنسية، زمن عهد الرئيس شارل ديغول ستينيات القرن الماضي، على وقع تفاصيل تتعلق بمفهوم الأمن واختلاف الرؤى حوله، لكن الشاهد أيضاً هو أن خيوط العلاقة الأميركية- السعودية قد احتفظت بمتانتها ولم تكن فترة الثمانين عاماً كافية لبروز ترهلها أو ظهور التمزقات فيها.
مثّل الانتقال من جيل الأبناء إلى جيل الأحفاد الذي يحدث للمرة الأولى في المملكة منذ قيامها بشكلها الحالي العام ١٩٣٢، اختباراً حقيقياً لطبيعة التحالف الأهم القائم مع الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن ثوابت السياسة غالباً لا يكون فيها دور كبير للعامل «الشخصي - الذاتي»، لكن شيئاً من هذا بدا وكأنه يفرض ثقله في تلك الثوابت مع صعود ولي العهد محمد بن سلمان إلى سدة السلطة في الرياض، فالرجل كانت له رؤاه وتطلعاته التي وإن شهدت عثرات وازنة في البداية، التي مثلها التدخل العسكري في اليمن وبدرجة أقل في الأزمة السورية، من دون أن يفضي الفعلان إلى أي شيء يذكر، لكنها أيضاً في صورتها العامة كانت تشير إلى أنه صاحب مشروع ورؤية تحاول قولبة الداخل مع متغيرات الخارج، وفي ضوء تلك العملية يجري رسم السياسات التي تهدف بالدرجة الأولى لتحقيق مصلحة البلاد العليا بعيداً عن المؤثرات الخارجية التي غالباً ما تكون متناقضة مع هذه الأخيرة، تبعا للتناقض ما بين المشروع الأميركي الرامي لسلب المنطقة مقومات النهوض، والمشروع العربي الذي يحاول القيام بذلك الفعل.
سجلت الفترة القريبة الماضية عدداً من المواقف السعودية التي جاءت في سياقات أقل ما يقال فيها إنها كانت بعيدة عن «الإملاء» الأميركي، من نوع تصويت «أوبك بلس» في ٥ تشرين أول الماضي، ثم تصريحات وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان من على منبر «مؤتمر ميونيخ للأمن» في ١٨ شباط الماضي، وأيضاً الاتفاق السعودي- الإيراني الذي أعلن من بكين يوم ١٠ آذار الجاري، حيث للمنبر هنا أهمية قد تعادل تماماً مخرجات ذلك الاتفاق، قبيل أن تضيف التصريحات التي أدلى بها وزير النفط السعودي عبد العزيز بن سلمان لموقع «إينيرجي انتلجينيس» قبل أيام، وفيها قال إن بلاده «لن تبيع النفط إلى أي دولة تفرض سقف أسعار على إمداداتها النفطية»، وهذا إذ يشير إلى تقارب كبير مع الموقف الروسي الذي سبق أن اتخذ الموقف نفسه، لكنه ينفي في الآن ذاته إمكان أن تكون المحطات الثلاث الأولى سابقة الذكر قد حدثت في ظل تنسيق سعودي- أميركي ولو بحدوده الدنيا، وكنتيجة يمكن الجزم بأن ثمة «تحول» سعودي يبدو وكأنه لا يضيع الوقت في رسم ملامحه الآخذة بالتبلور سريعاً.
يمكن القول: إن محركات الدوافع التي فرضت ذلك التحول متعددة بدءاً من الداخلي الذي يستمد زخمه من التغييرات الداخلية التي شهدتها المملكة في غضون السنوات القليلة الماضية، وهي في مجملها ذات طابع اجتماعي وثقافي تأخذ بعين الاعتبار رياح التحولات الجارية في المحيط ثم الأبعد منها، وهذه تتطلب أيضاً سياسة خارجية مختلفة تفرضها المعطيات التي ستنجم بالضرورة عن تلك التغييرات، ثم مروراً بالدولي الذي تشير ملامحه إلى صعود القوة الصينية الثابت بدرجة تهدد بتغير ميزان القوى الدولي والذي سيقود نحو نظام دولي جديد لم تتبلور ملامحه بعد، فالصين برزت في الآونة الأخيرة كقوة اقتصادية عملاقة، جنباً إلى جنب وزنها العسكري والتكنولوجي، لكن «أخطر» ما فيها هو قدرة الاقتصاد الصيني على المنافسة من حيث التكلفة وسرعة الإنجاز، ناهيك عن أن «نموذج» السياسة الصينية يبدو مريحاً لجهة نأيها بالنفس عن التدخل بالشؤون الداخلية للدول التي تسعى بكين لمد أذرعها الاقتصادية معها، والتي بات من المؤكد أن مروحتها تطول العالم بأسره، وهذا يأتي في مقابل «نموذج» أميركي، وغربي عموماً، هو على النقيض تماماً مع نظيره الصيني لجهة الحمولات التي يرخي بظلاله على دواخل الدول التي يمد بأذرعه نحوها، والراجح هو أن محطتي الاستثمار الغربي والأميركي في التناقض ما بين الرياض وطهران الذي لم ينجح في تحقيق النمو والاستقرار للداخل السعودي ومحطة استهداف «آرامكو» العام ٢٠١٩ التي أثبتت «انكفاء» أميركياً لا لبس فيه حيال المصالح السعودية، كانتا بمنزلة دفعت نحو إعادة مراجعة الحسابات انطلاقاً من أن «البدائل» المتاحة قد تكون هي الأفضل.
في مطلق الأحوال يمكن القول: إن «التحول» الحاصل على السياسة السعودية لا يزال في بداياته، وهو لم يصل بعد إلى الدرجة التي يمكن وصفه فيها بـ«الخيار» النهائي، والثابت هو أن الفعل سيكون على «دريئة» الاستهداف المزدوج لكل من تل أبيب وواشنطن بغرض احتوائه، أو كسره، إذ لطالما كانت الاثنتان تريان فيه اختراقاً كبيراً في منطقة نفوذ أميركية من الصعب على واشنطن تجاهل ما يجري فيها.

فصائل أنقرة واصلت سياسة ابتزاز المواطنين وفرض الإتاوات في مناطق نفوذها

معلمو ذيبان بريف دير الزور ينفذون وقفة احتجاجية ضد فساد وممارسات «قسد»

واصلت الفصائل الموالية للاحتلال التركي ممارساتها القمعية وانتهاكاتها في المناطق التي تسيطر عليها في شمال وشمال شرق البلاد، على حين شهدت بلدة ذيبان التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» بريف دير الزور الشرقية تظاهرة احتجاجية لمعلمي البلدة طالبوا خلالها بتحسين الرواتب ومحاربة الفساد في مناطق نفوذ «قسد».
وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن فصائل أنقرة واصلت سلسلة الانتهاكات بحق المدنيين ضمن ما تسميه الإدارة التركية مناطق «نبع السلام» و«غصن الزيتون» و«درع الفرات»، حيث تستمر بممارسة سياسة الاعتقالات التعسفية خارج نطاق القانون والخطف بغية ابتزاز ذوي المعتقلين والمختطفين للحصول على الأموال، وإلى جانب ذلك تستمر بانتهاكات أخرى كفرض «الإتاوات» و«الضرائب»وسرقة الممتلكات.
المصادر وثقت انتهاكات ميليشيات ما يسمى «الجيش الوطني» المؤيدة للاحتلال التركي خلال شهر آذار ورصدت اختطاف عدة مواطنين في مناطق مختلفة ولأسباب وتهم واهية، متحدثة عن اعتقال هذه الميليشيات فلسطينياً في مدينة إعزاز بريف حلب الشمالي في الـ ٣ من الشهر الجاري.
وفي الرابع عشر من الشهر ذاته، أقدم مسلحون من ميليشيات «السلطان مراد» التابع لـ«الجيش الوطني» على اختطاف راعي أغنام وسرقة ٢٠ رأساً، بعد أن اجتازوا السواتر الترابية في قرية مبروكة بريف رأس العين المحتلة شمال الحسكة، في حين اختطف مسلحون مما يسمى «الشرطة العسكرية» في اليوم ذاته، مواطناً من أهالي ناحية راجو بريف عفرين، المحتلة شمال غرب حلب بحجة تصوير مخيمات في ناحية راجو.
وفي الـ ١٦من آذار نفذت «الشرطة العسكرية» حملة مداهمات واسعة، اعتقلت خلالها ٤ مواطنين من أهالي قريتي قره بابا وبانيراك التابعتين لناحية راجو من دون تهم واضحة وجرى اقتيادهم إلى سجن قرية ميدان إكبس على الحدود السورية- التركية، كما اعتقلت مواطناً من أهالي عفرين، بتهمة «التعامل» مع «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد».
بموازاة ذلك، تجمع العشرات من معلمي بلدة ذيبان التي تسيطر عليها «قسد» في وقفة احتجاجية أصدر خلالها المشاركون بياناً طالب بزيادة رواتب المعلمين بما يتناسب مع الوضع المعيشي ويؤمن المقومات الأساسية، ومحاربة الفساد المستشري في ما يسمى «مؤسسات» «قسد» ومحاسبة الفاسدين في كل المجالات.
كما طالب البيان بتطبيق قانون العاملين الأساسي، والسماح للمنظمات بالدخول إلى المنطقة أسوة بباقي المحافظات، والاهتمام بالواقع الخدمي وترميم المدارس وتعيين حراس لها وتسوية وضع المدرسين الذين تم نقلهم من «مجمع الفرات» و«مجمع السوسة» الخاضعين لنفوذ «قسد» إلى مناطقهم، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين بشكل عام.

وكالات

بالتواطؤ مع جيش الاحتلال التركي

«النصرة» يتمدد إلى جنديرس في عفرين شمال حلب بذريعة حماية الأكراد فيها!

حلب- خالد زنكلو

بسط تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، الذي تشكل ما يسمى «هيئة تحرير الشام» واجهته الحالية، سيطرته الكاملة أمس على ناحية جنديرس الإستراتيجية جنوب غرب مدينة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي الغربي، إثر انسحاب ميليشيا «أحرار الشرقية» التابعة لميليشيات «الجيش الوطني» الممولة من الإدارة التركية، من دون قتال.
مصادر أهلية وأخرى معارضة مقربة من «الجيش الوطني» قالت لـ«الوطن»: إن دخول «النصرة» إلى جنديرس كان مدبراً من إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وعلى مرأى من جيش الاحتلال التركي الذي احتل المنطقة في آذار ٢٠١٨، حيث وقف متفرجاً ومن دون أي حراك، بخلاف ما حدث بعد هيمنة الفرع السوري لتنظيم «القاعدة» على البلدة المتاخمة للحدود التركية، في تشرين الأول الماضي لدى مد نفوذه إلى عفرين.
وبينت المصادر أن مقتل ٤ مدنيين أكراد من أهالي جنديرس أول من أمس على يد «أحرار الشرقية» على خلفية احتفالهم بعيد النيروز، كان ذريعة لـ«النصرة» لاتخاذ قرار السيطرة على البلدة بهدف حمايتها، وبتواطؤ من إدارة أردوغان، بعد أن شجع مسلحون موالون للتنظيم «مندسون» في صفوف السكان أهالي البلدة على الخروج بتظاهرات غاضبة خلال اليومين الماضيين، منددة بالجريمة النكراء ومطالبة بدخول مسلحي زعيم التنظيم الإرهابي أبو محمد الجولاني إلى الناحية، التي نالت حظاً كبيراً ودماراً من جراء زلزال ٦ شباط الماضي.
وذكرت أن عنصرين تابعين لـ«أحرار الشرقية» وموالين لـ«النصرة»، هما من نفذا جريمة القتل بحق المواطنين الأكراد في البلدة لإثارة الرأي العام ضد «الشرقية» و«الجيش الوطني» بشكل عام، وأن الميليشيات غير قادرة على حماية المدنيين، بل تعمل على ابتزازهم والتنكيل بهم، ولذلك أدانت «أحرار الشرقية» الجريمة فور وقوعها وتبرأت من الجناة.
وأكدت المصادر أن قوات تابعة لـ«النصرة» كانت متمركزة في أطراف جنديرس، وبعلم من جيش الاحتلال التركي، قبل أيام من وقوع جريمة قتل الأكراد فيها، وأن الأوامر صدرت أمس من الجولاني بعد أخذ الضوء الأخضر من إدارة أردوغان باقتحام الناحية عبر أرتال عسكرية قدمت من بلدة أطمة الحدودية بريف إدلب الشمالي.
المصادر ذكرت أنه وإثر انسحاب «أحرار الشرقية» من جنديرس إلى ريفها، دخلت أرتال «النصرة» إليها من دون صدام وسيطرت على جميع حواجز ومقرات الميليشيات داخل البلدة وفي مداخلها، بما فيها مقار وحواجز ميليشيات ما يسمى «الشرطة العسكرية» التي أوكلت إليها الاستخبارات التركية مهام الأمن بعد اجتماعها بمتزعمي فيالق ميليشيات «الجيش الوطني» في غازي عنتاب التركية عقب سيطرة الفرع السوري لـ«القاعدة» على عفرين وانسحابه منها نهاية تشرين الأول الفائت.
وكانت «الوطن» قد ذكرت في تقرير سابق أن إرهابيي ما يدعى «الأمن العام» التابعين لـ«النصرة» لم ينسحبوا من جنديرس ومن عفرين، وبقوا متخفين في منازل المدنيين وفي مقار تابعة لميليشيات «حركة أحرار الشام الإسلامية» التي وقف التنظيم إلى جانبها ضد ميليشيات «الفيلق الثالث» لدى غزو عفرين.
كما أوردت «الوطن» أن الاستخبارات التركية كبلت أيدي متزعمي «الجيش الوطني» في كانون الأول المنصرم، ومنعتهم من تنفيذ مخرجات اجتماع غازي عنتاب لتشكيل «جيش موحد» في أرياف حلب الشمالية والشمالية الشرقية المحتلة، بهدف فتح المجال أمام «النصرة» لبدء عملية غزو جديدة للمنطقة للتخلص من انتهاكات وتجاوزات «الجيش الوطني» بحق السكان واقتتالهم مع بعضهم بعضاً بشكل متكرر لتقوية نفوذهم وزيادة ثروتهم المالية.
إلى ذلك، أعلنت حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي تابعة لـ«النصرة»، أن من أهداف السيطرة على جنديرس إغلاق معامل تصنيع المخدرات فيها وفي بقية مناطق عفرين، وهو ما كانت تسوق له حسابات «الجيش الوطني» قبلاً، التي تدعي شن حملات ومداهمات متكررة على تلك المعامل، إلا أن مصدراً معارضاً مقرباً من الأخيرة أكد لـ«الوطن» أن أياً من مصانع المخدرات، ولاسيما المتخصصة بإنتاج حبوب الكبتاغون، لم يجر إغلاقه، بدليل أن معمل الباسوطة شمال حلب، والذي أعلن عن إزالته نهاية ٢٠٢١ مع اعتقال المشرفين عليه، ما زال يزاول عمله المعتاد لكن بوجوه جديدة!.

تنظيم «جبهة النصرة» بسط سيطرته الكاملة أمس على ناحية جنديرس جنوب غرب مدينة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي الغربي (عن الانترنت)

الجيش يشعل مواقع «النصرة» في «خفض التصعيد» ويتابع تمشيط باديتي السخنة والمسرب

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

أشعل الجيش العربي السوري بقذائف مدفعيته الثقيلة أمس مواقع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في أرياف إدلب، وذلك رداً على اعتداءاته المتكررة على نقاطه بمنطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، في حين تابعت وحدات أخرى منه عملياتها البرية بتمشيط قطاعات بالبادية الشرقية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي.
وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف إدلب، كثفت رمايات مدفعيتها الثقيلة، التي استهدفت بها مواقع للإرهابيين في منطقة جبل الزاوية بأريف إدلب الجنوبي والشرقي والشمالي.
وأوضح، أن الرمايات تركزت في محيط الفطيرة وسفوهن وكنصفرة وبينين بريف إدلب الجنوبي، وفي سان ومعارة النعسان بالريف الشمالي والشرقي، وجاءت رداً على اعتداءات الإرهابيين على نقاط عسكرية بمحاور ريف إدلب الشرقي من منطقة «خفض التصعيد» في خرق فاضح ومتكرر لاتفاق وقف إطلاق النار بالمنطقة المذكورة.
وفي البادية الشرقية، فقد تابعت وحدات الجيش تمشيط قطاعات في بادية حمص الشرقية ودير الزور الغربية، من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن عمليات التمشيط تركزت في باديتي السخنة بريف حمص الشرقي، وفي بادية المسرب بريف دير الزور الغربي.
وذكر المصدر، أن فرق الجيش الهندسية تعمل على نزع وتفكيك الألغام، التي زرعها الدواعش لمنع تقدم الجيش بتمشيط قطاعاته. ولفت إلى أن تلك الألغام والعبوات لم تشكل عائقاً أمام الجيش المصمم على تطهير قطاعات البادية المترامية الأطراف من الدواعش الذين يتكبدون خسائر فادحة بنيرانه.
من جهة ثانية، أصيب طفل يبلغ من العمر ١٤ عاماً بإصابات بليغة أدت إلى بتر في أصابع يده، وذلك نتيجة انفجار جسم مجهول من مخلفات الإرهابيين كان يعبث به في منزل مهجور في الحي الشرقي قرب مجمع التجزئة في ريف حماة، وقد تم نقله إلى مشفى سلمية الوطني لتلقي العلاج، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.
كما، قضى مدنيان بانفجار لغم أرضي من مخلفات داعش في بادية بلدة السخنة شرق تدمر، على ما ذكرت وكالة «نوث برس» الكردية التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية - قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي.
ونقلت الوكالة عن مصدر محلي من البلدة: أن كلاً من علي الحسين ٣٠عاماً، وابن عمه مهند الحسين ٢٦عاماً، فقدا حياتهما بانفجار لغم أرضي من مخلفات داعش في أطراف بادية البلدة.
وأشار المصدر إلى أن الشابين كانا متجهين إلى البادية للبحث عن أشقائهم الذين خرجوا لجني الكمأة قبل يومين، وفقدوا الاتصال معهم بشكل كامل ولم يعودوا إلى المنزل.
ومنذ بداية العام الجاري فقد عشرات المدنيين حياتهم في البادية السورية في موسم جني الكمأة جراء انفجار مخلفات داعش، وخطفهم وقتلهم على يد مسلحي التنظيم.
شرقاً قضى مواطن ينحدر من قرية الدحام في ريف الحسكة الجنوبي إثر اعتراض طريقه من مسلحين مجهولين أثناء زيارته لمنزل أحد أقاربه في بلدة الصبحة ضمن مناطق سيطرة «قسد» في ريف دير الزور الشرقي، حيث أقدم المسلحون على سرقة دارجته النارية وقتله، على ما ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة.
في سياق آخر، أعلنت «قسد» في بيان مكتوب نقلته وكالة «هاوار» الكردية استعادة جثامين ٩ من قادتها ومقاتليها قتلوا في تحطم مروحيتين بجنوب إقليم كردستان العراق في ١٥ من آذار الجاري.

وحدات الجيش السوري العاملة بريف إدلب كثفت رمايات مدفعيتها الثقيلة التي استهدفت بها مواقع للإرهابيين في منطقة جبل الزاوية (عن الانترنت)

نائب لبناني: الجامعة العربية ستعود قريباً إلى سورية

أكد النائب اللبناني ملحم الحجيري، أن العودة إلى سورية تعني بالضرورة فك الارتباط مع الغرب الاستعماري بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.
واستغرب الحجيري في تصريح نقله موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني أمس، «استخدام مفردات ومصطلحات في سوق التداول السياسي والإعلامي العربي مثل: عودة سورية إلى الحضن العربي، أو التطبيع العربي مع سورية، وعودة سورية إلى الجامعة العربية، وإلى ما هنالك من مصطلحات»، وقال: «الأحرى بنا أن نقول إن عرباً فقدوا عروبتهم وضميرهم يعودون اليوم إلى سورية لاستعادة عروبتهم الضائعة».
وأكد الحجيري أن العودة إلى سورية تعني بالضرورة فك الارتباط مع الغرب الاستعماري بقيادة الناهب الدولي أميركا، موضحاً أن سورية لم تغادر عروبتها كي تعود، بل آخرون غادروها وغدروا بالعروبة وبسورية التي بقيت ملتزمة بقضايا الأمة رغم طعنات الغدر، ورغم الحرب التي هدفت إلى ضربها وإسقاطها وتفتيتها إلى كيانات طائفية وإثنية وعرقية على حساب هويتها العربية الجامعة وانتمائها العربي.
الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية من جهتها نقلت عن الحجيري تأكيده أن سورية هي التي حافظت على الحد الأدنى من الأمن القومي، مشيراً إلى أنه قريباً ستعود الجامعة العربية إلى سورية فتستعيد عروبتها، ففي دمشق تتعمد العروبة الحقة، وسورية كانت ومازالت وستبقى قلب العروبة النابض.

وكالات

المقداد يبحث مع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أوجه التعاون لمواجهة آثار الزلزال

بحث وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، خلال لقائه أمس وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث والوفد المرافق، أوجه التعاون بين الجهات الوطنية السورية من جهة والأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها من جهة أخرى.
المقداد، وحسب وكالة «سانا» استعرض وبحث مختلف أوجه التعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها، خاصةً فيما يتعلق بالتخفيف من معاناة السوريين بمواجهة آثار وتداعيات الزلزال الذي ضرب سورية.
وفي الثالث عشر من الشهر الماضي بحث المقداد مع غريفيث خلال زيارته لدمشق مختلف مجالات التعاون بين الجهات الوطنية السورية ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالشأن الإنساني وحالات الطوارئ، وخصوصاً فيما يتعلق بسبل مواجهة تداعيات الزلزال الذي ضرب المنطقة في السادس من الشهر ذاته.
وأكد الجانبان ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين من دون تمييز وفي كل أنحاء الجمهورية العربية السورية، داعين كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعم الجهود المبذولة لمساعدة السوريين على تجاوز هذه الكارثة الإنسانية بعيداً عن التسييس، وبما يتوافق مع احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها.

وكالات

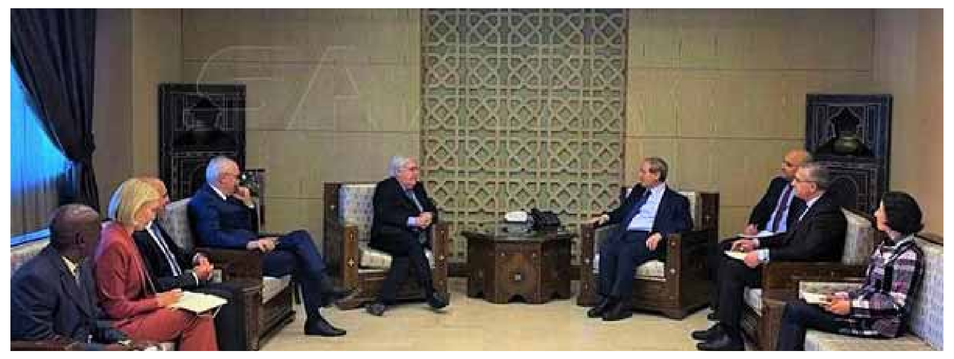

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال لقائه أمس وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث (عن الانترنت)

موسكو أكدت أن التنسيق جار مع الدول المعنية بشأن اجتماع الرباعية

«الدوما»: زيارة الرئيس الأسد إلى روسيا دليل على عمق العلاقات التشاركية

أكد نائب رئيس مجلس الدوما الروسي بيوتر تولستوي أمس أن زيارة الرئيس بشار الأسد إلى موسكو ومباحثاته مع الرئيس فلاديمير بوتين أظهرت مدى عمق العلاقات التشاركية التي تربط بين سورية وروسيا، في حين أعلن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف أن التنسيق جار مع دول الرباعية بخصوص اجتماع نواب وزراء خارجية سورية وإيران وتركيا.
ونقلت وكالة «سانا» عن تولستوي قوله أمس: «تمت بجهود الحكومة السورية ومساعدة روسيا إشاعة استقرار الوضع في سورية»، مؤكداً أن التعاون بين البلدين سيستمر ويتطور لاحقاً و«ستتحطم على صخرة هذا التعاون أي محاولات لزعزعة الاستقرار والنيل من متانة الصداقة القائمة بين شعبي البلدين، وستعود الحياة السلمية بالكامل إلى ربوع سورية».
وأضاف تولستوي: إن «الأميركيين يستخدمون على الدوام وفي كل مكان التنظيمات الإرهابية التي يوجدونها هم أنفسهم كما فعلوا في أفغانستان سابقاً ويفعلون اليوم في سورية، وهذه هي سياستهم القائمة على أساس أن الهدف يبرر الوسيلة».
بدوره أعلن رئيس لجنة رابطة الدول المستقلة والتكامل الأوراسي والعلاقات مع الشتات الروسي في الخارج في مجلس الدوما ليونيد كالاشنيكوف تأييده للبيان الصادر عن وزارة الخارجية والمغتربين السورية حول عقد ما يسمى «مؤتمر بروكسل للمانحين لدعم المتضررين من الزلزال» من دون استشارة الجانب السوري.
وقال كالاشنيكوف: إن «الغرب الجماعي بقيادة الولايات المتحدة اعتاد تسييس كل ما يخدم مصالحه بغض النظر عن قواعد القانون الدولي أو الإنساني أو حتى الأخلاقي».
وأضاف: إن الغرب قدم مليارات الدولارات لتركيا جراء الزلزال، ولكنه في الوقت ذاته نسي أو تناسى سورية الدولة الجارة التي تعرضت للزلزال نفسه أيضاً وتضررت ليس بأقل من تركيا.
وتابع كالاشنيكوف: إن مصير المتضررين من كارثة الزلزال ومصير المفقودين وأسر الضحايا السوريين ليس له أي اعتبار لدى الغرب بل، ولا يهمه أيضاً مصير المتضررين الأتراك من الزلزال إلا بقدر ما يخدم العملية الانتخابية القادمة في تركيا.
من جهة ثانية، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، أن روسيا تنسق مع سورية وإيران وتركيا حول جدول زمني لإجراء المفاوضات الرباعية المقبلة على مستوى نواب وزراء الخارجية حول التطبيع بين دمشق وأنقرة.
وقال بوغدانوف وفق وكالة «نوفوستي»: «لم يتم الاتفاق على أي شيء محدد بالنسبة لنا حتى الآن».
وتابع قائلاً: «نتحدث عن مشاورات رباعية على مستوى نواب الوزراء، والغرض منها هو إعداد اجتماع لوزراء الخارجية، وانطلاقاً من حقيقة أنه كلما حدث ذلك بشكل أسرع كان ذلك أفضل، ولكن بالمقابل هناك جداول عمل لزملائنا السوريين، والأتراك، والإيرانيين، في حين لا توجد تواريخ محددة، ونواصل التنسيق».
وأول من أمس، أعلن وزير خارجية الإدارة التركية مولود جاويش أوغلو أن المفاوضات الرباعية قد تجري خلال الأيام القريبة، وقال تشاووش أوغلو في ختام ما يسمى «المؤتمر الدولي للمانحين لمساعدة تركيا وسورية في إزالة آثار الزلزال»: «كانت لدينا مفاوضات على مستوى وزراء الدفاع، وكان من المخطط عقد لقاء على مستوى نواب وزراء الخارجية، ولكن تم تأجيله».
وأكد أن التسوية في سورية لا يمكن أن تكون إلا عبر حل سلمي مع الحفاظ على وحدة أراضي البلاد.
وخلال تصريحات للصحفيين حول زيارته إلى القاهرة السبت الماضي قال تشاووش أوغلو: إن «الجانب الروسي عرض إعادة جدولة الاجتماعات، ربما اتخذوا قراراً مشتركاً مع الجانب السوري، ثم قالوا: إنهم سيرتبون اللقاء في المستقبل ووافقنا».
وفي الثامن عشر من آذار الجاري، قال الرئيس بشار الأسد في مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» خلال زيارته إلى موسكو في رده على سؤال عن اجتماع «الرباعية»: نحن نصر إما على أن يكون هناك جدول أعمال واضح أو أن تقوم سورية بالتأكيد على بند الانسحاب، فإن لم يكن هناك جدول أعمال فسيكون جدول الأعمال الوحيد بالنسبة للطرف السوري هو الانسحاب التركي من سورية.
وتابع: «إذا تحققت أو توفرت أو استوفيت الشروط، الشروط بالنسبة لنا هي الانسحاب، إذا استوفيت الشروط فلا يوجد موعد لهذا اللقاء، قد يكون اليوم أو غداً، يعني لا توجد مشكلة، التوقيت ليس مشكلة، لكن التوقيت لا يمكن أن يكون قبل تحقق هذه الشروط بالنسبة لنا».

وكالات

نائب رئيس مجلس الدوما الروسي بيوتر تولستوي (عن الانترنت)

قولاً واحداً
منذر عيد

قالوا وقلنا

عاد الحديث عن اجتماع الرباعية الذي يضم نواب وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا، إلى الواجهة من جديد، بعد أن نال حيزاً واسعاً من الأخذ والرد قبل أسبوع، لكن بين حديث الأمس واليوم، ثمة تطورات شهدتها الأحداث على صعيد الخريطة السياسية السورية، وما كان يصح قبل أسبوع، ربما يختلف لاحقاً، لجهة كيفية انعقاد الاجتماع وجدول أعماله، والهدف اللاحق لما بعد اجتماع نواب الخارجية.
نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف الذي أعاد من خلال تصريحه أن تنسيقاً روسياً يجري مع كل من سورية وإيران وتركيا على جدول زمني لإجراء المفاوضات الرباعية، بث الحياة في شريان عملية التطبيع بين دمشق وأنقرة، من دون تحديد الزمان بخلاف الإدارة التركية التي عملت كعادتها بالذهاب إلى الأمام باندفاعة أكثر من باقي الأطراف، حيث الوقت يداهم رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة في أيار المقبل، ليعلن من جديد وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو أن المفاوضات الرباعية قد تجري خلال الأيام القريبة.
من حيث المبدأ فإن دمشق لا ترفض أي خطوة تقارب مع أنقرة، تعيد العلاقات بينهما إلى ما كانت عليه، لكن ليس من باب الاعتباط بالأمور، أو الاجتماع لمجرد الاجتماع والتقاط الصور، وبما يتيح للآخر الاستثمار بالجلوس على الطاولة السياسية مع الجانب السوري في قضايا داخلية، وخاصة أن أردوغان يسعى إلى إضافة المزيد من أوراق القوة إلى سلته الدعائية قبيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهو يعي جيداً مدى فاعلية التطبيع مع سورية في الشارع التركي، لما سيفضي التقارب من دمشق إلى نتائج أخرى على مستوى عودة اللاجئين السوريين، ومسألة ما تسميه الإدارة التركية «أمنها القومي».
قبل زيارة الرئيس بشار الأسد إلى موسكو في الرابع عشر من الشهر الجاري، كان الحديث يركز على الاجتماع كهدف بحد ذاته من الأطراف الأخرى، وذلك من مبدأ مصلحة كل طرف ورؤيته لضرورة الانعقاد، إلا أن الرئيس الأسد، وفي مقابلاته مع وسائل إعلام روسية، رسم وبشكل واضح وصريح ملامح وضرورات ذاك الاجتماع بقوله في مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» في رده على سؤال عن اجتماع «الرباعية»: نحن نصر إما على أن يكون هناك جدول أعمال واضح وإما أن تقوم سورية بالتأكيد على بند الانسحاب، فإن لم يكن هناك جدول أعمال فسيكون جدول الأعمال الوحيد بالنسبة للطرف السوري هو الانسحاب التركي من سورية.
وتابع: «إذا تحققت أو توافرت أو استوفيت الشروط، الشروط بالنسبة لنا هي الانسحاب، إذا استوفيت الشروط فلا يوجد موعد لهذا اللقاء، قد يكون اليوم أو غداً، يعني لا توجد مشكلة، التوقيت ليس مشكلة، لكن التوقيت لا يمكن أن يكون قبل تحقق هذه الشروط بالنسبة لنا».
كلام الرئيس الأسد، أوضح من دون أي لبس، الخطوط الحمر لسورية، تلك الخطوط التي حاولت الإدارة التركية تجاوزها أو تجاهلها، واللعب على وتر معاناة السوريين، وظنها لوهلة أن الحكومة السورية يمكن أن تذهب إلى حيث تشاء هي من باب أن دمشق بحاجة للانفتاح على العالم الخارجي ولو بصورة مخادعة، حتى ولو لم يكن لها في ذلك أي مصلحة، متجاهلة التطورات الأخيرة على صعيد التقارب العربي، وبدء موسم الحج السياسي نحو دمشق، وهو ما أفرزته بشكل جلي زيارة الرئيس الأسد الأخيرة إلى دولة الإمارات، وما خرج من أروقة السياسة الإماراتية بضرورة عودة العلاقات العربية مع سورية إلى سابق عهدها، وإنهاء مرحلة القطيعة، لما في ذلك للمصلحة العربية عامة.
من المؤكد أن حالة الحديث عن اجتماع الرباعية ما قبل زيارة الرئيس الأسد إلى موسكو، سوف تتكرر، وخصوصاً إذا ما سارت الإدارة التركية على النهج ذاته، وتعاطت مع حديث موسكو الجديد عن الاجتماع بذات العقلية والطريقة، وهي الحضور لأخذ الصور، والاجتماع لمجرد الاجتماع، من دون تقديم تعهدات صريحة وواضحة بانسحاب الاحتلال التركي من الأراضي السورية، أو أقله وضع جدول زمني لذلك، والتعهد بوقف دعم التنظيمات الإرهابية تحت أي مسمى كان.
إن دمشق خبيرة بالسياسة التركية، ومراوغة رئيس إدارتها، وقدرته على التكتيك للوصول إلى نتائج إستراتيجية تهمه فقط دون غيره، وهو الأمر الذي أكد عليه الرئيس الأسد في لقائه مع قناة «روسيا اليوم» بالقول: «لا أحد يستطيع أن يضمن أردوغان لعدة أيام، يبدل سياساته بشكل مستمر وتدور في حلقة مفرغة لذلك لا أعتقد أن أحداً في العالم يستطيع أن يأخذ ضمانات»، وبالتالي لابد وللحديث عن «الرباعية» اليوم أن يختلف، بعد قول دمشق كلمتها.

إنهاء معاناة السوريين لا يتطلب آليات مشبوهة بل إنهاء فوري للإجراءات القسرية

سورية: تقارير «لجنة التحقيق الدولية حول سورية» ملفقة وتتجاهل جرائم الإرهابيين

أكد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف السفير حيدر علي أحمد رفض سورية القاطع لولاية ما تسمى «لجنة التحقيق الدولية حول سورية» ولتقاريرها الملفقة، مشيراً إلى أن الحرص الحقيقي على مصلحة الشعب السوري يتطلب الإقرار بأن إنهاء معاناته لا يحتاج إلى آليات مشبوهة ولا تقارير مزورة بل الرفع الفوري للإجراءات الانفرادية القسرية الأحادية الجانب التي تنتهك حقوقه الأساسية.
وذكرت وكالة «سانا» أن علي أحمد أوضح في بيان خلال حوار تفاعلي مع اللجنة ضمن الدورة الـ٥٢ لمجلس حقوق الإنسان في جنيف أن التقرير الملفق المعروض اليوم مملوء بالمغالطات الفادحة والتضليل، ويشكل استمراراً لنهج اللجنة منذ تأسيسها، حيث كان من المفترض أن تعتمد اللجنة في عملها على الحياد والموضوعية والمصداقية لكن تقاريرها على مدى السنوات الماضية أثبتت أنها مسيسة وغير أخلاقية وتعتمد في معلوماتها على شهود زور ومصادر مفتوحة وأدلة مفبركة.
ولفت علي أحمد إلى أن معدي التقرير تجاهلوا بصورة متعمدة جرائم المجموعات الإرهابية على مدى السنوات الماضية ولم يتضمن تقريرهم الملفق أي إشارة لهذه الجرائم ولا لهذه المجموعات، وخلا حتى من كلمة إرهاب على الرغم من توثيق هذه الجرائم في تقارير عدة صادرة عن مجلس الأمن، كما تجاهلوا أن المسؤول الوحيد عن ارتكاب مختلف أشكال الجرائم في سورية هو هذه المجموعات والحكومات التي قدمت كل أنواع الدعم لها.
وأشار إلى أن معدي التقرير تبنوا بدراية كاملة أدلة مفبركة وتلاعبوا بالمعلومات وبسرد وبتحليل الوقائع واستخدموا عبارات ماكرة ومصطلحات غامضة لا لشيء إلا لتوجيه اتهامات لا أساس لها لسورية وحلفائها كما تعمدوا من خلال التلاعب بمبادئ حقوق الإنسان وحماية ومساعدة المدنيين إعطاء ذريعة لبعض الدول لاستخدام التقرير أداة للتدخل في شؤون سورية الداخلية خدمة لأجنداتها السياسية التي لا تمت بأي صلة للمبادئ السامية لحقوق الإنسان.
وبين أحمد علي أن اللجنة واصلت نهجها حتى فيما يتعلق بكارثة الزلزال ولم توفر فرصة استغلال هذه الكارثة لإطلاق جملة جديدة من الأكاذيب المنفصلة عن الواقع في محاولة لحجب الجهود التي بذلتها سورية والأسباب الحقيقية التي أعاقت جهود البحث والإنقاذ والتعافي وفي مقدمتها الإجراءات الإنفرادية القسرية، بل على العكس استمرت اللجنة في تضليلها بشأن حقيقة هذه الإجراءات وبتوصيف آثارها بـ«غير المقصودة».
وقال: إذا كان معدو التقرير والدول التي تقف وراءهم حريصين حقاً على مصلحة الشعب السوري فلماذا لا يقرون بأن إنهاء معاناته لا يتطلب آليات مشبوهة ولا تقارير مزورة ولا اتهامات باطلة بحق الحكومة السورية وحلفائها، بل يتطلب الإنهاء الفوري للإجراءات الانفرادية القسرية الأحادية الجانب التي تنتهك الحقوق الأساسية للشعب السوري بما في ذلك حقه في الحياة وإعادة إعمار البنية التحتية التي دمرتها المجموعات الإرهابية وإنهاء الوجود غير الشرعي للقوات التركية والأميركية التي تستمر بدعم المجموعات الإرهابية وبنهب الموارد الطبيعية بالتعاون مع ميليشيات انفصالية وضرورة وقف الاعتداءات المتكررة لكيان الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي السورية.
وجدد علي أحمد التأكيد على استعداد سورية للتعاون مع جميع أصحاب النيات الصادقة لتحسين الواقع الإنساني فيها بعد أن عانى الشعب السوري ما عاناه من جرائم المجموعات الإرهابية ومن الإرهاب الاقتصادي الممنهج، وقد آن الأوان وبعد أن دخلت الحرب الإرهابية عامها الـ ١٣ أن يتوقف معدو التقرير وداعموهم من الدول عن الاستمرار في تجاهل حقيقة ما جرى في سورية وعن حماية ودعم من يسمونهم «أطراف النزاع» والذين هم مجموعات إرهابية على جميع الدول التصدي لهم ومحاربتهم.

وكالات

«تنسيق الشؤون الإنسانية» أكد سعيه لتوفير تمويل إضافي استجابة لاحتياجات المتضررين

طائرة روسية تحط في اللاذقية وقافلة مساعدات عراقية تصل جبلة

في أقل من ٢٤ ساعة، وصلت إلى مطار اللاذقية الدولي أمس، طائرة مساعدات روسية جديدة، بالتزامن مع دخول وصول قافلة مساعدة غذائية وإغاثية إلى مدينة جبلة مقدمة من العراق إلى متضرري كارثة الزلزال، على حين أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بدمشق السعي لتوفير تمويل إضافي لدعم الجهود الإنسانية والإغاثية في سورية، وتمكين جهود الحكومة السورية من تحقيق الاستجابة المطلوبة لاحتياجات المتضررين من الكارثة.
وفي التفاصيل حطت، أمس طائرة روسية في مطار اللاذقية الدولي تحمل على متنها ٣٥،٧ طناً من المساعدات الغذائية والإغاثية لمتضرري الزلزال، وذلك بعد أن كانت قد هبطت أول من أمس طائرة روسية بالمطار ذاته محملة بـ٢٠ طناً من المساعدات الغذائية أيضاً للمتضررين.
وبذلك يصل عدد طائرات المساعدات الإغاثية والغذائية الواصلة إلى البلاد منذ وقوع كارثة الزلزال حتى مساء أمس إلى ٣١٦ طائرة، في المقدمة منها القادمة من الإمارات بمعدل ١٦٩ طائرة، وفي المرتبة الثانية القادمة من روسيا بمعدل ١٩ طائرة.
في غضون ذلك وصلت قافلة مساعدات عراقية إلى مدينة جبلة مكونة من ١٢٠ شاحنة محملة بمواد غذائية وإغاثية وأدوية، مقدمة من العتبة العباسية للأسر المتضررة من الزلزال، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء أمس.
جاء ذلك، في وقت بحث فيه محافظ اللاذقية عامر هلال مع وفد من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بدمشق وممثلين حكوميين ومن منظمات إنسانية وتنموية في بعض الدول المانحة من إيطاليا والنرويج والسويد وسويسرا، متطلبات إيجاد حلول طويلة الأمد للمتضررين من الزلزال والتعاون القائم بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي والمنظمات، لتقديم المساعدة والتدخل المطلوب لسد الاحتياجات.
وتناولت المباحثات التي جرت في مبنى المحافظة وفق «سانا» التسهيلات المقدمة لمن فقدوا الوثائق الخاصة بهم تحت الأنقاض، والوصول إلى المتضررين خارج مراكز الإيواء.
وقدم هلال لمحة عن خطة الاستجابة الحكومية منذ اللحظات الأولى لوقوع الكارثة وحجم الأضرار الكبير جراءها، بما فيها خسائر بشرية وممتلكات ومبان عامة وخاصة، والصعوبات التي واجهتها فرق البحث والإنقاذ والكوادر الطبية، نتيجة الحرب والحصار المفروض على سورية، وما تسبب به ذلك من نقص في الآليات والتجهيزات والمواد الطبية اللازمة.
ولفت، إلى أن خطة الاستجابة تعززت مع وصول فرق الإنقاذ وقوافل المساعدات الإغاثية من الدول الشقيقة والصديقة ومساعدة المجتمع الأهلي والمحلي والمنظمات الدولية، مؤكداً أهمية تضافر الجهود الدولية والمنظمات في مجال تأمين السكن للعائلات المتضررة التي كانت مقيمة في هذه المباني.
من جهتها، أعربت نائب مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مارينا ثرون هولست عن التعازي بالضحايا الذين فقدتهم سورية جراء الزلزال، مشيرة إلى العمل الكبير الملقى على عاتق المؤسسات الحكومية والجمعيات والمنظمات الدولية لمواجهة تداعيات الزلزال والتخفيف من آثاره.
وبينت أن الوفد حضر من عدة دول مانحة، وعقد عدة اجتماعات مع الشركاء المحليين، وجال في عدد من المناطق للاطلاع على حجم الأضرار التي خلفها الزلزال وظروف العائلات المتضررة واحتياجاتها، وإيصال متطلباتها إلى بلدانهم، مؤكدة السعي لتوفير تمويل إضافي لدعم الجهود الإنسانية والإغاثية في سورية، وتمكين الجهود الحكومية من تحقيق الاستجابة المطلوبة لاحتياجات المتضررين.
وسبق أن اطلع الوفد على مشروع إعادة تأهيل المنازل المتضررة جراء الإرهاب في دورين بريف اللاذقية الشمالي، وعلى عدد من مراكز الإيواء في مدينتي اللاذقية والحفة وظروف العائلات المقيمة فيها واحتياجاتها.
حضر الاجتماع رئيس مجلس المحافظة تيسير حبيب، وعضو المكتب التنفيذي لقطاع الشؤون الاجتماعية والصحة موفق صوفي، ومدير مكتب الإغاثة المهندسة دينا دندش.

وكالات

قافلة مساعدات عراقية مكونة من ١٢٠ شاحنة محملة بمواد غذائية وإغاثية وأدوية وصلت مدينة جبلة أمس (سانا)